رأي القدس

الفلسطينيون في العراق ومأساتهم

■ منذ سقوط بغداد في ايدي القوات الامريكية الغازية، والفلسطينيون يتعرضون لأبشع انواع الظلم والاضطهاد على ايدي حكومة «العراق الجديد» التي جاءت من أجل نشر العدل، وفرض احترام حقوق الانسان، وتوفير الأمن لكل المواطنين والوافدين في العراق.

الميليشيات الطائفية المدعومة من الحكومة، والتابعة الى تنظيمات ترفع راية الاسلام، تغير بشكل يومي على الاحياء التي يقيم فيها لاجئون فلسطينيون في بغداد وتقتل وتخطف في وضح النهار وتحت سمع الحكومة وبصرها.

الارقام شبه الرسمية تؤكد مقتل اكثر من 500 مواطن فلسطيني حتى هذه اللحظة، وهناك من يقول ان الارقام الحقيقية اكبر من ذلك بكثير. فمئات الاشخاص جرى خطفهم وما زالوا في عداد المفقودين، وربما يكونون قتلوا او دفنوا دون ان يعرف اهلهم وذووهم. فزيارة المستشفيات وثلاجات الموتى باتت عملية محفوفة بالمخاطر على العراقيين انفسهم، لان من يقدمون على هذه المخاطرة قد لا يعودون الى ذويهم في ظل الحرب الاهلية الطائفية الطاحنة في العراق حاليا.

ندرك جيدا ان عمليات القتل والخطف والتفجير لا تستهدف الفلسطينيين دون غيرهم، وان اكثر من 665 الف عراقي قتلوا في الاعوام الاربعة الماضية من عمر الاحتلال، ولكن هؤلاء يعتبرون ضيوفا، ويعاقبون لانهم فلسطينيون، ولا يستطيعون مغادرة العراق طلبا للامان في دول الجوار، مثل زملائهم واشقائهم العراقيين من مختلف الطوائف. فالاردن الذي استضاف مليون عراقي حتى الآن نزحوا اليه في العامين الماضيين فقط لا يسمح لهم بالدخول، وسورية التي تفتح ابوابها لاكثر من مليوني عراقي من الحكومة والمعارضة، تغلقها في وجه هؤلاء.

اطراف عديدة تتحمل مسؤولية هذه المأساة، ابرزها الولايات المتحدة الدولة الغازية المحتلة، فقد نصت اتفاقية جنيف الرابعة على ضرورة حماية جميع المواطنين الرازحين تحت الاحتلال واحترام حقوقهم، وتوفير الوظائف والخدمات الاساسية لهم من قبل الدولة المحتلة.

والشيء نفسه يقال ايضا عن حكومة المالكي، ولكن يبدو انها لا تعير اي اهتمام لهؤلاء، وهذا غير مستغرب عليها وهي التي انحازت الى لون طائفي معين، وغضت النظر عن فرق الموت والميليشيات الدموية وما تمارسه من تصفيات طائفية حاقدة.

وكنا نتمنى لو ان القيادة الايرانية التي تملك نفوذا كبيرا لدى الجماعات العراقية وميليشياتها التي تدربت وتمولت منها ان تستخدم هذا النفوذ لحفظ دماء هؤلاء، وتجنيبهم عمليات الارهاب اليومي التي تستهدفهم. ولكن هذه القيادة لم تحرك ساكنا، ولم نسمع فتوى منها، او المرجعيات التابعة لها، في العراق او قم، تحرم قتل هؤلاء الضيوف العزل الذين لا يملكون القدرة على الدفاع عن انفسهم.

الفلسطينيون لم يذهبوا الى العراق باختيارهم ولا الى اي دولة عربية اخرى. وكان من المفترض في الحكومة العراقية والائتلاف الحاكم فيها ان يضرب مثلا في التسامح ونصرة الضيوف وحفظ ارواحهم، ولكن ما يحدث على الارض مناهض لذلك تماما.

اننا نناشد دول الجوار، وخاصة سورية والاردن، فتح حدودها امام هؤلاء اللاجئين حفاظا على ارواحهم اسوة باشقائهم العراقيين، فهؤلاء عرب ومسلمون ايضا، ولا نعتقد ان بضعة الاف يمكن ان تؤثر بشكل سلبي على هذين البلدين.

لبنان: أفكار خام بين النار والدخان

الحكومة قُتلت لكنها لم تمت... بعد

د. عصام نعمان *

■ لا أسعى بكلماتي هذه الى ان اكتب تحقيقاً صحافياً. ما أفعله هو التفكير بصوت عال والإفصاح عن أفكار خام بطلاقة محسوبة. لماذا هي أفكار خام؟ لأنها نتاج ما أرى من مشاهد على شاشات الأقنية التلفزيونية المحلية والعربية والعالمية، وما اسمعه من تعليقات مراسليها ومن تصريحات السياسيين على ضفتي لبنان، ضفة المعارضة وضفة الموالاة. إنها أفكار لم تُختبر صدقيتها بعد في دنيا الواقع، ولم تتبلور كفاية بمقارنتها بأفكار وأفعال أخرى أفرزتها الأحداث المتلاحقة:

● المعارضة واسعة ومتنوعة. لعلها اكبر وأقوى معارضة شعبية في تاريخ لبنان المعاصر. إنها معارضة واحدة، متحدة ومتشددة ضد الحكومة والطبقة السياسية التقليدية المركانتيلية المتحكمة بالبلد بغطرسة وعناد أسطوريين. لكنها معارضة متنوعة بل متعدّدة حتّى حدود التنافر في ما يتعلق بمرحلة ما بعد حكومة فؤاد السنيورة. إن بعض قوى المعارضة يكتفي بمعارضة الحكومة ويُطالب بإسقاطها وإستبدالها بحكومة وحدة وطنية ذات طابع إئتلافي لتشكّل، في أحسن حالاتها، منتدى للتحاور والتشاور حول تسوية مقبولة لأزمة الحكم. فريق آخر من المعارضة يبدو أكثر جذرية. إنه ليس ضد الحكومة فحسب بل ضد النظام أيضاً. هو يبتغي إستبدال النظام الطائفي الفاسد بآخر ديمقراطي متجاوزاً الطائفية والفساد على مراحل وبصورة متدرجة. لمن ستكون الغلبة، بين الفريقين في الحاضر والمستقبل؟

● من الواضح ان المعارضة سيطرت على الأرض. فقد لجأت إلى لون بسيط من ألوان العصيان المدني هو سدّ الطرقات الرئيسية ومفترقاتها الإستراتيجية بنيران العجلات المحترقة. هذا التحرك الفاعل أدى إلى تحقيق إقفال عام شمل الأسواق التجارية والإدارات والمرافق العامة في معظم المناطق. بكلمة، المعارضة تمكّنت من شلّ البلد. السؤال : ماذا يبقى من سلطة لحكومة السنيورة بعدما إفتضح عجزها: عن السيطرة؟ أية قيمة تبقى لحكومة عندما تصبح وكأنها حكومة منفى في وطنها؟

● إمتنعت قوات الجيش والأمن الداخلي عن التصدي للمتظاهرين والعاملين على سدّ الطرقات وفرض الإقفال العام. البعض فسر هذا الموقف بأنه موضوعيا يعني الإنحياز إلى فريق المعارضة. البعض الآخر فسره بأنه عجز عن التصدي لقوى المعارضة بعد إتضاح إتساع رقعة حركتها وعصيانها المدني. الحقيقة ان موقف القوات المسلحة عموما يجد تفسيره في تركيبتها الدقيقة البالغة الحساسية. فهي في التحليل الآخر جزء من الاجتماع السياسي اللبناني، فيها من يميل إلى الفريق الحاكم ومن يميل إلى المعارضة. لذا وجدت قيادة الجيش، كما قيادة قوى الأمن الداخلي، ان المحافظة على وحدة القوات المسلحة هي أولوية مطلقة. ذلك أن بقاءها يعني ، في التحليل الأخير، إبقاء العمود الفقري لجسم الدولة الهش قائماً. غير ان الفريق الحاكم أعطى قيادة القوات المسلحة من حيث لم يقصد حجةً إضافية للإعتصام بموقف الحياد. فقد نزل بعض أنصار قوى 14 آذار الموالين للحكومة الى الشارع في بعض المناطق بغرض التصدي للمتظاهرين من أنصار المعارضة واشتبكوا معهم الأمر الذي استدعى تدخل قوات الجيش والأمن الداخلي للفصل بينهم. بذلك اكتسبت هذه القوات، لا سيما قوات الجيش، صفةً ودوراً جديدين ومطلوبين هما الحياد والفصل بين المتقاتلين. هل أدرك رئيس الحكومة وأركان الفريق الحاكم انه ما عاد في وسعهم، بعد كل ما جرى، إستخدام الجيش لفرض سيطرة ضاعت منهم نهائيا؟

● حَرص البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير على الشكوى غير مرة من إنقسام المسيحيين وتناحرهم مما أضعف موقفهم. لعله يذكر ما تطور إليه الوضع قبل 18 عاما عندما اشتبك أنصار حزب «القوات اللبنانية» (بقيادة سمير جعجع) مع قوات الجيش اللبناني (بقيادة العماد ميشال عون). فقد أضعف الإشتباك آنذاك القوى السياسية المسيحية وجعل من مؤتمر الطائف وبالتالي إتفاق الوفاق الوطني الناجم عنه أمراً ممكناً وربما في غير مصلحتهم كما يظن البعض. ترى هل يتسبب «القواتيون» مرةً أخرى، في إضعاف القوى السياسية المسيحية عموما، لاسيما تلك المنخرطة في تحالف 14 آذار، على نحو يؤدي إلى إضعاف مجمل الفريق الحاكم ايضا؟

● يروي رئيس الحكومة السابق وزعيم «القوة الثالثة» الدكتور سليم الحص إن السنيورة قال له ان أنصار قوى 14 آذار هم الأكثرية الساحقة في البلاد، وانه لهذا السبب يرفض الاستقالة، كما يرفض القبول بمطلب المعارضة الداعي الى تأليف حكومة وحدة وطنية ! يبدو ان السنيورة وزملاءه في الفريق الحاكم ما زالوا متمسكين برأيهم ذاك حتى بعد التظاهرات والإعتصامات الحاشدة ويوم العصيان المدني الشامل الذي نفذته المعارضة أمس. اذا كان هؤلاء مقتنعين فعلاً بما يقولونه، فلماذا لا يوافقون على إجراء إنتخابات عامة؟ لقد فقدت الحكومة سيطرتها تماما على البلاد، والمعارضة تتوعدها بمزيد من التصعيد والعصيان، فهل يقتضي ان يمتحن الفريق الحاكم نفسه وقوته اشهراً وسنوات، كما فعل سلفه في ثمانينات القرن الماضي، قبل ان يسلّم بضرورة التوصل إلى اتفاق أو تسوية مع المعارضة؟ وهل التسوية المرتقبة ستكون شيئاً آخر غير الإتفاق على حكومة وطنية إنتقالية جامعة لوضع قانون إنتخاب ديمقراطي عادل وإجراء انتخابات عامة على أساسه؟

● لا بد من التنويه بقدرة المعارضة على السيطرة على أنصارها ووفائها بوعدها بأن يكون يوم العصيان المدني الطويل سلمياً وغير إستفزازي، لا للحكومة ولا للقوات المسلحة ولا لقوى الموالاة رغم كل الاستفزازات والتحرشات والاضطرابات التي افتعلها أنصار قوى 14 آذار. غير ان سؤالا ينهض هنا بإصرار : هل سيكون بمقدور قيادة المعارضة المحافظة على إنضباط أنصارها إذا امتدت إعتصاماتها وعصيانها المدني يوماً أو يومين أو ثلاثة وتخللتها إعتداءات من أنصار الحكومة؟

● بات واضحاً ان قرار الفريق الحاكم ليس في يده أو انه يتأثر كثيراً بموقف حكومتي أمريكا وفرنسا المتشددتين إزاء قوى المقاومة اللبنانية وحلفائها السياسيين. في هذه الحال، ماذا ستكون الخطوة التالية للمعارضة إذا ما رفضت حكومة السنيورة، ومن ورائها أمريكا وفرنسا، إستجابة مطالبها أو التزحزح عن سياستها الراهنة؟ هل تصعّد تحركاتها الشعبية بخطوات من الطراز نفسه الذي تبدّى يوم أمس أم أنها تُطلق تحركات أخرى أكثر جذرية؟ وفي هذه الحال، هل تطلب حكومة السنيورة النجدة من أمريكا وفرنسا لإستصدار قرار بوضع القوات الدولية المتمركزة في جنوب لبنان بتصرف الحكومة لإستخدامها ضد المعارضة بشكل أو بآخر؟ أم هل تُغامر إدارة بوش بالتدخل عسكرياً لإنقاذ نظام حليف يتداعى الى السقوط؟

● لو طُلب اليّ اليوم ان احكم على الوضع الذي إنتهت إليه حكومة السنيورة لقلت انها قُتلت لكنها لم تمت بعد، وأن أمريكا وأوروبا ستمدانها بإسعافات سياسية ومالية وربما عسكرية متعددة الأشكال لتمكينها من مصارعة مرض الموت بإنتظار إنجلاء المشهد الإقليمي، لا سيما في العراق. هذا الوضع سيطول لأن ما تعانيه إدارة بوش عسكريا في العراق وسياسياً داخل أمريكا نفسها، لا سيما في أروقة الكونغرس وفي صفوف الشعب، لا يسمح لها بتسجيل نصر ميداني أو سياسي سريع، لا في العراق ولا في أمريكا.

الصراع مستمر ومتصاعد.

* كاتب وسياسي من لبنان

بريطانيا والسعودية: تجليات خطيرة لصراع المصالح والمبادئ

د. سعيد الشهابي *

■ الصراع بين المصالح والمبادئ ظاهرة مألوفة في عالم السياسة تتجلى بشكل واضح في المواقف السياسية والتحالفات والصفقات العسكرية. الانظمة الاستبدادية تسعى لتحدي عقول الناس ومشاعرهم بمحاولة التلاعب بالقيم والمفاهيم والمثل، لانها لا تخشى من ردود فعل عاصفة طالما كانت تمتلك خيار القمع غير المحدود. اما الانظمة الديمقراطية فقد لا تسعى لتغيير المبادئ والقيم، ولكنها تمتلك من الأدوات القانونية المتمثلة بالقوانين والصلاحيات الاستثنائية ما يجعلها قادرة على تجاوز تداعيات التضارب بين المصالح والمبادئ. فمثلا أثبتت الولايات المتحدة الامريكية قدرتها على عدم التمسك بمبادئ انسانية ثابتة (من خلال اعتداءاتها المتكررة على الدول الاخرى وانتهاكاتها المتواصلة لحقوق الانسان في غوانتنامو وابوغريب والمعتقلات السرية خارج حدودها وسياسة رينديشين التي تسمح بنقل السجناء من سجن سري لآخر)، ولكن الحكومة البريطانية لا تقل انتهاكا للمبادئ والقيم. وما يجري هذه الايام من سجال حول صفقات السلاح العملاقة بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية أظهر الى العلن معلومات مهمة حول اساليب التعاطي مع الفساد المالي والاداري الذي يمارس من اجل الفوز بتلك الصفقات. السجال المذكور ما يزال مطروحا في الاعلام الاجل البريطاني، ولكن لا أثر له داخل المملكة العربية السعودية لانه شأن يخص الأمراء وحدهم، ويعتبر من المحرمات التي لا يجوز لأحد التعاطي معها من قريب او بعيد. وهنا يمكن طرح عدد من الاسئلة المشروعة: ما هي حدود التمسك بالقيم والمبادئ؟ وهل هناك خطوط حمراء لدى الساسة عندما يناقشون المصالح الاقتصادية لبلدانهم؟ هل هناك رشوات مشروعة وأخرى ممنوعة؟ وما مدى قوة الآليات التي توضع لمحاربة الرشوة والفساد حتى في المجتمعات الديمقراطية التي يفترض ان يكون القانون حاكما فيها؟

ثلاث قضايا متداخلة شكلت محور السجال المذكور في الاعلام البريطاني، وهو سجال يعكس صراعا بين أصحاب القيم من نشطاء حقوق الانسان، والسياسيين الذين يتنازلون، طوعا او مكرهين، عن المبادئ بحجة حماية مصالح بلدانهم حتى لو كان ذلك متناقضا مع قيم الدولة والمجتمع. صفقتا سلاح عملاقتان يفصل بينهما عشرون عاما، وقضية سجناء بريطانيين لدى السعودية في ما بينهما. ما علاقة هذه القضايا الثلاث ببعضها؟ وما هي أوجه الصراع بين المبادئ والمصالح ازاءها؟ الصفقة الاولى عقدت في منتصف الثمانينات بين الحكومتين البريطانية والسعودية، بلغت قيمتها الاجمالية اكثر من 70 مليار دولار. الصفقة عقدت في ذروة الحرب العراقية ـ الايرانية، عندما كان الغربيون يمارسون التلميح والتصريح بوجود اخطار محدقة بدول مجلس التعاون الخليجي من مصدرين اساسيين: الثورة الاسلامية في ايران التي وصفت تارة بالشيعية واخرى بالخمينية وثالثة بالاصولية ورابعة بالفارسية، والحرب بين اكبر بلدين في المنطقة، وهي حرب تمت تغذيتها بما تحتاجه من وقود مادي وسياسي على الصعيدين الاقليمي والدولي. وبموجب صفقة «اليمامة» بين الحكومة السعودية التي كانت آنذاك تحت زعامة الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، والحكومة البريطانية بزعامة السيدة مارغريت ثاتشر، حصلت السعودية على 200 طائرة تورنادو وما تتطلبه من برامج تدريب وصيانة على مدى العقدين اللاحقين. ظروف تلك الصفقة كانت متميزة. فالسعودية كانت حديثة العهد بالازمة التي نشبت قبل بضع سنوات عندما قام جهيمان العتيبي بحركته ضد النظام السعودي، واحتل الكعبة، ولم يستطع النظام قمعها الا بعد استدعاء قوات فرنسية تمكنت من القضاء على أغلب المشاركين في ذلك التمرد. كما كان الحكم السعودي يواجه حملات اعلامية من قبل مجموعات سياسية وحقوقية في المنطقة الشرقية استطاعت ازعاج الحكم وان لم تهدد وجوده. يضاف الى ذلك ان الحرب العراقية ـ الايرانية كانت في ذروتها، حيث بدأت حرب الصواريخ التي دمرت مناطق واسعة في كلا البلدين، وكانت ايران الثورة تزعج الحكم السعودي بالسيرات السنوية التي تنظمها خلال موسم الحج بعنوان «البراءة من المشركين». اكتملت الصفقة وسلمت الطائرات التي بدا لاحقا انها لم تكن ذات جدوى عند الحاجة، اذ لم تقم بدور يذكر عندما حدث الاجتياح العراقي للكويت في 1990 برغم تواجد بعضها في قاعدة حفر الباطن التي لا تبعد عن الكويت سوى 120 كيلومترا و70 كيلومترا عن الحدود مع العراق.

في الاسابيع الاخيرة كشف النقاب في بريطانيا عن وجود رشاوى كبيرة دفعتها مؤسسة انظمة الطيران البريطانية (بي أيه إي سيستمز) لأمراء سعوديين كبار لضمان تلك الصفقة، وعن ضغوط من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (او إي سي دي) الاوروبية المعنية بمكافحة الفساد، لتقصي التقارير حول الفساد المذكور. وما ان بدأ مكتب مكافحة الاختلاسات الخطيرة (اس اف او) في مباشرة ذلك التحقيق حتى أصدر رئيس الوزراء قرارا بوقف ذلك التحقيق. وقال بلير في تقريره للبرلمان ان اجهزة الاستخبارات وافقت معه على ان الاستمرار في ذلك التحقيق سوف يعرض الامن الوطني البريطاني للخطر. ولكن رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية (ام آي 6) نفى ذلك قائلا انه اجاب بالايجاب على سؤال وجه له حول ما اذا كان الامن الوطني سوف يتأثر سلبا لو اوقف السعوديون تعاونهم الامني مع بريطانيا، ولكنه لم يتلق معلومات حول عزم الرياض على وقف ذلك التعاون. وفي اثر ذلك توقفت التحقيقات حول الرشاوى. وبموازاة ذلك صدر قرار من مجلس اللوردات بوقف اي استهداف قانوني لمسؤولين سعوديين اتهموا بتعذيب ثلاثة مواطنين بريطانيين بعد اعتقالهم بدعوى قتل زميل رابع لهم. جاء القراران بعد فترة وجيزة من بدء التفاوض بين الحكومة السعودية ومؤسسة اجهزة الطيران البريطانية في شهر ايلول (سبتمبر) الماضي حول صفقة طائرات عملاقة اخرى. الصفقة الجديدة تتضمن تزويد السعودية بـ72 طائرة من نوع «تايفون» بقيمة تتجاوز 20 مليار دولار. الواضح ان تلك المفاوضات تطرقت الى المسألتين المذكورتين: التهديد بمقاضاة مسؤولين سعوديين بتهم الضلوع في تعذيب البريطانيين الثلاثة، وبدء التحقيق من قبل مكتب الاختلاسات الخطيرة في الرشاوى التي قيل انها دفعت لأمراء سعوديين في الصفقة الاولى، وتتجاوز قيمة الرشاوى 60 مليون جنيه. ويقال ان الطرف السعودي المفاوض اشترط للموافقة على عقد الصفقة العملاقة الاخيرة التخلي عن الأمرين. وهذا ما حدث.

ليس معروفا بعد ظروف التفجيرات التي حدثت في تشرين الثاني (نوفمبر) 2000 والتي قتل فيها المواطن البريطاني كريستوفر رودواي، وان كانت السلطات السعودية قد اتهمت ثلاثة بريطانيين بالضلوع في ذلك التفجير: ساندي ميتشيل، وبيل سامبسون وليزلي ووكر، وحكمت عليهم بالاعدام، ولكنها اطلقت سراحهم بعد ثلاث سنوات قضوها في السجن. ادعى هؤلاء انهم تعرضوا للتعذيب على ايدي مسؤولين سعوديين، وتقدموا بشكاوى الى المحاكم البريطانية. الاساس الذي قامت عليه شكاواهم ان كلا البلدين وقعا معاهدة منع التعذيب التي تسمح للدول الموقعة بمقاضاة الاشخاص الذين يرتكبون جرائم التعذيب من تلك الدول، اي ان المحاكم البريطانية مخولة بمقاضاة المتهمين السعوديين. غير ان السعودية قالت ان المتهمين يتمتعون بحصانة دبلوماسية ولا مجال لمقاضاتهم. وهنا تدخلت الحكومة البريطانية بقوة لدى مجلس اللوردات، لرفض مقاضاة الاشخاص المحميين بالموقع الدبلوماسي. وقد بذل محامو الاشخاص الثلاثة جهودا للحصول على تعويضات، ولكن بدون جدوى. ورفعوا القضية الى المحكمة الاوروبية، وما يزالون ينتظرون موقفها. وهنا تتضح صعوبة المواجهات القضائية، فهي تتطلب جهودا واموالا لا تتوفر للاشخاص العاديين. اما الدول فلديها الامكانات والتشكيلات الادارية التي تمكنها من مواصلة المرافعات القضائية بدون كلل. هذا يعني حقيقة مهمة، وهي ان الدول الديمقراطية تستطيع الالتفاف على القوانين، تارة بالتحايل، وتارة مستفيدة من عدم قدرة الأفراد على تحمل تبعات المحاكم ومستلزماتها المالية والمهنية. ويبدو الشخص وكأنه يواجه جبلا لا يتحرك. والمطلعون على تعقيدات المحاكم يدركون صعوبة الحصول على قرار قضائي اذا كان الطرف الآخر حكومة تملك كافة الامكانات التي تؤهلها للاستمرار في المسار القضائي مهما كلف.

صفقة الطائرات الاخيرة المزمعة، اذن، تأتي على خلفية صراع قانوني واخلاقي عميق داخل المؤسسة البريطانية نفسها. فالسياسيون البريطانيون حريصون على توقيعها كما فعلوا قبل عشرين عاما مع صفقة اليمامة. والسعوديون يرونها طريقا لتحقيق أربعة اهداف اساسية: غلق ملف القضية القضائية حول التعذيب ودور بعض المسؤولين السعوديين فيه، وغلق ملف التحقيق في الرشاوى التي قدمت لأمراء سعوديين في صفقة اليمامة. اما البعد الثالث فمرتبط بالاوضاع السياسية والحقوقية داخل المملكة العربية السعودية. فهي احدى وسائل الضغط على البريطانيين والامريكيين، لعدم الضغط على الحكم السعودي في مجالي الانفتاح السياسي وحقوق الانسان، خصوصا ان الرياض اليوم تمتلك من المدخولات النفطية ما يفوق احتياجاتها اضعافا. فميزانيتها السنوية تبلغ حوالي 100 مليار دولار، بينما مدخولاتها النفطية تصل الى 200 مليار دولار. هذه الاموال قادرة على شراء المواقف والسياسات، وحماية الذات من الضغوط الخارجية. البعد الرابع اقليمي، فالسعودية التي بدت قبل خمسة اعوام متهمة بتفريخ التطرف والارهاب، استطاعت، لأسباب عديدة، تجاوز تلك المرحلة، وأصبحت واشنطن ولندن تخطبان ودها لتحقيق عدد من الامور: اولها القيام بدور على الصعيد الفلسطيني لمحاصرة حماس واجبارها على مسايرة المشروع الامريكي ـ الصهيوني، وثانيها مواجهة المشروع النووي الايراني، وثالثها الاستفادة من الدور السعودي في الضغط على الحكم العراقي الذي بدأ في الفترة الاخيرة يتمرد على واشنطن ويتجه نحو موقف مناوئ ضد الاحتلال، ورابعها، الحصول على قدر اكبر من التعاون في ما يسمى «الحرب ضد الارهاب»، اذ ان للسعودية دورا غير قليل في دعم المجموعات الدينية التي ترعرعت في احضانها التوجهات المتطرفة في مناطق كثيرة من العالم. وهكذا استطاعت السعودية استعادة موقعها السياسي بفضل عدد من الاسباب: اولها انها تجاوزت حالة الجمود التي استمرت فترة طويلة بسبب مرض الملك الراحل، فهد بن عبد العزيز نظرا، ثانيها ان تصاعد اسعار النفط وفر لها وفرة مالية عملاقة ساعدتها على ممارسة نفوذ سياسي محلي واقليمي اوسع، ثالثها: فشل السياسة الامريكية خصوصا في مجال الحرب ضد الارهاب، بالاضافة الى المشاكل التي تعترض سياساتها في العراق بشكل خاص وفلسطين ولبنان.

هذا لا يعني ان السعودية تجاوزت مرحلة الخطر في ما يتعلق باوضاعها المحلية والاقليمية. ومن ذلك غياب نظام حكم يستهوي الطبقة المثقفة التي تزداد اتساعا في المملكة، ويوفر للاقليات حقوقا معقولة في مجال العبادة والمشاركة السياسية، ومع استمرار التجاذبات السياسية الاقليمية (خصوصا داخل مجلس التعاون وعلى صعيد علاقات دوله مع بعضها)، وتصاعد الاستقطاب الطائفي وما يمثله من تحد لكافة دول المنطقة وشعوبها. كل ذلك لا يساهم في استقرار اوضاع المنطقة ومنها اوضاع الحكم السعودي نفسه. وقد تنجح سياسة شراء المواقف بالاموال النفطية الهائلة لفترات زمنية تطول او تقصر، ولكن دواعي التوتر والاضطراب اذا استمرت، فانها تحتاج الى ما هو اكثر من المال والقدرة على شراء المواقف والاعلام. فليس من مصلحة السعودية استمرار الاضطراب الطائفي في العراق والمنطقة لانه قد يصل الى اراضيها، وليس من مصلحتها حدوث عدوان امريكي ضد ايران لان انعكاسات ذلك وتبعاته قد تفوق ما يجري في العراق الآن. فالامن الاقليمي شأن مشترك، ولا يمكن للمنطقة ان تستقر اذا بقيت اوضاع احد بلدانها مضطربة ومتوترة، خصوصا مع تشابه التركيبة السكانية والخلفيات الدينية والثقافية لهذه البلدان. اما الدول الغربية، وفي مقدمتها بريطانيا وامريكا، فلن تستفيد من سياسة اللعب على المتناقضات في المنطقة، وتكريس سياسات التفريق على اسس مذهبية او عرقية. وكما اثبتت تجارب السنوات الاخيرة فان امن المنطقة مترابط ولن يتحقق بشكل يحافظ على مصالح الدول الاخرى الا اذا استقر على اسس راسخة، وعلى قدر من العدل والحرية والانفتاح السياسي والامن الحقوقي. صفقات التسلح العملاقة لم تستطع في الماضي احلال الامن والاستقرار في المنطقة، ولن تحقق ذلك في المستقبل. وما يحقق الامن هو اقامة حكم القانون على اساس التوافق بين الحاكم والمحكوم وهذا ما يزال غائبا عن المنطقة.

* كاتب وصحافي بحريني يقيم في لندن

العناد اللبناني

محمد كريشان

■ أجواء التوتر والصدامات بين أنصار السلطة والمعارضة التي حصلت في الشوارع اللبنانية يوم أمس هي بالضبط ما كان كثيرون يحذرون منه منذ أيام، فالنزول إلى الشارع شيء والتحكم في تقلباته اللاحقة شيء آخر مختلف تماما، خاصة عندما تطلق النيران من هذه الجهة أو تلك ويسقط قتلى وجرحى ويعتقل آخرون، وكذلك عندما يقدم بعضهم قطع الطرق على أنه ببساطة رد على قطع السلطة طرق الخروج من المأزق الحالي.

منذ البداية كانت الإشكالية هي مدى إمكانية التوفيق بين حق المعارضة في التظاهر والإضراب العام وبين حق من يختلف معها في التنقل من منطقة إلى أخرى والالتحاق بعمله إن لم يكن راغبا أو مقتنعا بالإضراب الذي دعت إليه المعارضة لاسيما وأن كل طرف يبدو مستميتا في التمسك بموقفه ويريد أن يقدم الحقيقة التي لديه على أنها كامل الحقيقة، مما دعا مثلا البطريرك الماروني الكاردينال مار نصر الله صفير إلى انتقاد «تشبث» كل من الموالاة والمعارضة بموقفيهما «سواء أكان صوابا أم خطأ فيما البلد يتفتت ويذوب والناس كادوا يكفرون به وبالمسؤولين عن مقدراته» مع إشارة كثير من المعلقين اللبنانيين، وقد بات كلهم بالمناسبة مصنفين تقريبا مع هذا المعسكر أو ذاك، إلى أن ما يجري في لبنان حاليا هو أوسع تحرك شعبي احتجاجي على الحكومة وسط انتشار أمني وعسكري هو الأوسع في تاريخ لبنان التي تبدو للمرة الأولى أمام خطر المواجهة الشاملة بين فريقين يمثل كل منهما وجهة نظر في مستقبل البلاد، وفق التعبير الذي اختارته جريدة «الأخبار» اللبنانية اليومية قبل أن يضيف أحد أبرز كتابها بأنه لن ينتهي يوم الثلاثاء إلا وقد ازداد الشرخ الوطني وتعمق وامتد إلى قطاعات جديدة بينها الهيئات الاقتصادية والاجتماعية والأهلية.

المفارقة الغريبة حاليا أن كلا الفريقين المتصارعين الآن لا يتركان فرصة إلا ويلحان فيها على أن لبنان لا يحكم إلا بالتوافق وأن لا أحد قادرا على إقصاء الآخر أو هزمه فيما يتصرفان عكس ذلك حيث أن كل تصريحاتهما الأخرى لا تعني شيئا سوى أن كلا منهما يعتقد أنه الوصي الأمين الأوحد على مصلحة البلاد العليا وأن الآخر لا يعدو أن يكون ملحقا بحسابات إقليمية أو دولية تضحي بالوطن كله لمصلحة هذه الحسابات. ما يجري تجاوز بكثير مرحلة اختلاف الرأي والتنافس الديمقراطي ودخل مرحلة عناد لا أفق لها وفي هذا يستوي الطرفان رغم أن كليهما يتغنى بالعكس.

وفيما يزعم كل طرف أنه الأحرص من البقية على ضمان استقلال البلد فإن مجريات الأمور لا يمكن لها في النهاية سوى مزيد من تعبيد الطريق لعودة مختلف أنواع الوساطات وحتى الوصايات، المعلن منها والمخفي، القديم والجديد، لأنه عندما تبدي الأطراف اللبنانية كلها هذا القدر من العناد والمكابرة وزعم احتكار كامل الحقيقة والصواب ونفى ذلك بالمطلق عن الآخر لا يصبح المجال مفتوحا إلا لتدخلات أجنبية ليست كلها بالضرورة منزهة عن أهواء في هذا الاتجاه أو ذاك، خاصة وأن الشرخ الذي قسم اللبنانيين بهذا الشكل القائم حاليا لم يترك مجالا لمساعي خيرة من «حكماء» محليين لأن الكل تقريبا تخندق هنا أو هناك وأخذت الكل العزة بالرأي مما سيصعّب نزول أي منهما من الشجرة التي تسلقها طوال هذه الأشهر بحيث يخشى ألا يبقى لأحدهما أو كليهما من مخرج سوى السقوط من هذه الشجرة الشاهقة قريبا أو بعد لأي إضافي. كل الأمل الآن أن تكون رضوض هذا السقوط بسيطة وممكنة الشفاء.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 723152(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 723152
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364